معوقات الاستثمار في السودان والحلول المقترحة
the obstacles of investment in Sudan, with a suggestion for the solution

د.واثق عباس عبد الرحمن، جامعة وادي النيل- السودان

ملخص: تناول موضوع الدراسة معوقات الاستثمار في السودان والحلول المقترحة، حيث تناولت مفهوم الاستثمار في اللغة والاصطلاح، ومناخ الاستثمار في السودان من حيث الموقع والوصف المناخي والجغرافي، ثم موارد السودان الطبيعية من أراضي زراعية ومياه وباطن الارض، والموارد غير الطبيعية من الموارد البشرية والثروة الحيوانية والبنية الأساسية، ثم تحديد معوقات الاستثمار والتي شملت المعوقات السياسية والاقتصادية والتشريعية، إضافة إلى حلول مقترحة لخلق بيئة استثمارية مواتية، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يعتبر العامل الأهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المناخ الاستثماري، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقات التشريعية.

Abstract: This study deals with the obstacles of investment in Sudan, with a suggestion for the solution. The study considered investment in terms of concept and terminology as well as the investment weather in Sudan, with reference to site and the geographic, climatic description, This is besides Sudan natural resources as agricultural lands and waters, Human resources, animal wealth , the basic infra-structure, then pointing obstacles of investment which include, political. Economical, legislative factors with as suggestion for resolution to create suitable invest mental environment .

The study concludes that political economic and legislative stability are the important factors in creating good invest mental environment

Keywords: investment, investment weather, obstacles of investment.

مقدمة

يتأثر المناخ الاستثماري بمجموعة من العوامل والسياسات الاقتصادية والسياسية وغيرها والذي يؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، أي أن تلك العوامل لا تتوقف عند العوامل الاقتصادية فقط وإنما تشمل البيئة الاستثمارية ككل من التشريعية والاجتماعية وغيرها.

ولأن السودان يتميز بموقع ومناخ جغرافي متميز وبموارد طبيعية اقتصادية، وكبر حجمه يجعل من صلاحية تقسيمه كمواقع مختلفة ومتنوعة لمجالات الاستثمار، وكل قطاع أو موقع يتميز نسبياً عن الآخر في صلاحيته لجذب نوع معين من الاستثمار، تكتمل جميعها لتكون السودان، والذي من المفترض أن يكون في مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

إلا أن هذه الميزات لم تعكس المناخ الجاذب للاستثمار في السودان، إضافة إلى أن ثقة الجمهور في الدولة قد تزعزعت بفرط كثير من العوامل السياسية الداخلية منها كالحرب الأهلية في جنوب السودان، والخارجية كعلاقته مع الدول العظمي، وكذلك العوامل الإقتصادية الداخلية منها كالتمويل بالعجز(الاستدانة من الجهاز المصرفي)، والخارجية منها كمديونية السودان الخارجية، وأيضاً العوامل التشريعية مثل تغيير السياسيات والمرتبط مع تغيير المسؤولين، كل تلك العوامل وغيرها أصبحت تشكل معوقات لجذب الاستثمار، وسنحاول في هذا الإطار صياغة وتحديد هذه العوامل مع اقتراح حلول من شأنها أن تعيد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الدولة ومن ثمة في الاستثمار في البلد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في توضيح العوامل التي تعيق جذب الاستثمار في وللسودان والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، مما يخلق بيئة طاردة لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب، وتحديد تلك العوامل المعيقة لجذب الاستثمار واقتراح بعض الحلول هو لب مشكلة الدراسة، وتحاول الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة:

1. هل عدم الاستقرار السياسي يؤثر على المناخ الاستثماري؟
2. هل تدني المؤشرات الاقتصادية تؤثر في عكس صورة سالبة للمناخ الاستثماري في البلد؟
3. هل عدم الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقانونية) يزعزع ثقة المستثمرين في الاستثمار في البلد؟

فرضيات البحث:

يفترض الباحث أن:

1. السودان يمتلك بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات.
2. عدم الاستقرار السياسي في السودان مثل عائقاً لجذب المستثمرين.
3. الصورة الاقتصادية السالبة والتي عكستها مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني مثلت عامل طرد للمستثمرين.
4. السياسات التشريعية المتضاربة خلقت بيئة وصورة متقلبة زعزعت المستثمرين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص الوضع الحالي للاقتصاد السوداني من خلال تحديد تفاصيل المشكلة الكامنة في إعاقة مسيرة الاستثمار في السودان، والمتمثلة في دراسة المناخ الاستثماري في السودان، وتحديد معوقات الاستثمار في السودان بدراسة القطاع السياسي، والقطاع الاقتصادي، والقطاع التشريعي، وتحديد العوامل التي كان لها الأثر في إعاقة مسيرة الاستثمار في السودان.

الهدف من البحث:

صياغة محاور مقترحة لحل مشكلة معوقات الاستثمار في السودان.

أسباب اختيار الموضوع:

السودان بلد يمتلك بيئة متعددة من حيث المناخ والموارد الطبيعية والبشرية تؤهله ليكون في طليعة الدول الجاذبة للاستثمار، إلا أن بعض الممارسات السياسية والاقتصادية والتشريعية القت بظلالها على الأداء الاقتصادي بصورة عامة والاستثماري بصورة خاصة، جعلت من السودان بلد غير جاذب للاستثمار بالوجه الذي يستحق بالإمكانات المذكورة، لذا كان لابد من تشخيص المشكلة عبر تسليط الضوء على بعض المعوقات، ومحاولة لصياغة حلول مقترحة.

منهج الدراسة:

لضمان إنجاز ومتابعة البحث وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة على ضوء الفروض والتساؤلات وتجميع البيانات وتحليلها يستخدم الباحث المنهج الوصفي، لأنه وبعد جمع المادة وتصنيفها يُعني بالصياغة المنظمة لتلك المعلومات، وبما أن المادة تطول على صفحات الدراسة، رمينا به من أجل التلخيص، والتنظيم، وحسن الترتيب، والتسلسل في ابراز المعلومات، وكلها من مرامي هذا المنهج.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد عبد القادر محمد خير–الاقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل (قراءة لما قبل وما بعد انفصال الجنوب): هدفت الدراسة إلى توضيح الآثار السلبية والايجابية لانفصال الجنوب على الاقتصاد الوطني حيث تناول الباحث مقومات الاقتصاد السوداني والتطور التاريخي للاقتصاد السوداني من حيث السلبيات والايجابيات، ثم أداء الاقتصاد السوداني رابطاً ذلك بانفصال الجنوب وآثاره، وقد خلصت الدراسة إلى أن السودان يمتلك فرص اقتصادية مختلفة إذا أمكنه التعامل معها بكفاءة.

دراسة خلف الله احمد محمد عربي – تحليل الاقتصاد السوداني من خلال نموذج الفجوتين: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على النمو في السودان من خلال دراسة قطاع الاستثمار والقطاع الخارجي، حيث تناول الباحث تحليل الاقتصاد السوداني من خلال فجوتي الاستثمار-الادخار، والواردات–الصادرات، ومعرفة العوامل المؤثرة في النمو، وقد خلصت الدراسة إلى هيمنة فجوة الاستثمار– الادخار على فجوة الواردات– الصادرات.

الإطار النظري:

1.1.مفهوم الاستثمار:

الاستثمار بإعتباره جزء هام في الاقتصاد، فقد توالت وتعددت الدراسات الخاصة به، حيث تناولته معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين باختلاف انتماءاتهم إلى أن صار عقب الحرب العالمية الثانية قضية أساسية متداولة محليا ودوليا وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له كظاهرة اقتصادية(حمزة لبوح، 2009-2010، ص3)، وسوف نتناوله من حيث تعريفه في اللغة أولاً، ثم في الاصطلاح ثانياً.

1.1.1. مدلول الاستثمار في اللغة:

الاستثمار في اللغة راجع إلى كلمة ثَمَرَ "الثَمَرَة" واحدة "والثُمُر" و"الثمرات" جمع، وجمع الثَمر ثمار كجبل وجبال، وجمع الثمار ثُمُر مثل كتاب وكتب، وجمع الثُمُر أثمار كعنق وأعناق، والثمر المال المثمر يخفف ويثقل، وقراءه أبو عمرو {وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا}(سورة الكهف: الآية 34)، وفسره بأنواع الأموال(محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازي، دس، ص86).

والاستثمار في اللغة يعنى طلب الحصول على الثمر، فيقال ثمر ماله أي كثر، وأثمر الشيء إذا تحققت نتيجته(نزيه حماد، 1981، ص49)، والتثمير ما يظهر من الزبد قبل أن يجتمع ويبلغ إناءه من الصلوج، ويقال ثمَّر السقاء تثميراً، وثمر الله ماله الرجل أي كثره(الشيخ عبد الله العلايلي، 1975، ص125).

والثمر بفتحتين يجمع ثمار وهو الحمل الذي تخرجه الشجرة سواء أكل أم لا، ومن هنا قيل لما لا نفع فيه ليس له ثمر (احمد بن محمد المقدى،1978، ص25). الثاء والميم والراء أصل واحد وهو شيء يتولد عن شيء (احمد بن فارس، 1979، ص388).

يري الباحث أن المعني اللغوي لكلمة استثمار تنحصر في معانٍ منها: العملية الاستثمارية، أي خطوات الحصول على المنافع. وكذلك نتيجة العملية، وهو تحقيق المنفعة، ولكن يغلب على المعني الأول الأخير، فالاستثمار مرتبط بالنتيجة في معناه.

1.1. 2. مدلول الاستثمار في الاصطلاح:

من خلال الرجوع إلى العديد من التعريفات يمكن القول إن غالبية التعريفات تكون راجعة إما لمصدر تكوين أموال الاستثمار، أو لجهة توظيف أموال الاستثمار، عليه يمكن تقسيم التعريفات الى جهتين، هما:

أ. **جهة تعبئة أموال الاستثمار**: وفيها نذكر التعريفات التالية:

الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (حسن على خربوش وعبد المعطى رضا ومحفوظ احمد جودة، 1996، ص9).

الاستثمار هو التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (رمضان زياد، 1998، ص13).

يري الباحث أن التعريفين بهما مصطلحات دلت على أن نجاح العملية الاستثمارية يرجع إلى مصدر تكوين أموال الاستثمار، أي تعبئتها، فالتضحية أو التنازل عن الاستهلاك الآني من أجل منفعة مستقبلية.

ب. جهة توجيه أموال الاستثمار: وفيها نذكر العريفات التالية:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً(طاهر حيدر حردان، 1997، ص13).

الاستثمار هو مجموعة الأموال المادية ذات الصلة الاقتصادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي تؤدى إلى زيادة إنتاج العمل(محمد هشام خوجكية، دس، ص379).

الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح (سميح مسعود، دس، ص38).

الاستثمار هو الإنفاق الذي يبذل في تنمية الموارد المادية بهدف خلق تكوينات رأسمالية جديده وزيادة الطاقة الانتاجية (حسين بن هاني، دس، ص59).

الاستثمار هو إستخدام الأموال في الانتاج وزيادة الدخل (عبير على احمد الحجازي، 1994، ص75).

الاستثمار هو عبارة عن توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محددة بهدف استخدام هذه المصادر في هذه الفترة الزمنية المعلومة لإنتاج سلعة أو خدمة في فترة لاحقة (عثمان ابراهيم المسير، 1985، ص14).

يري الباحث أن التعريفات عنت بالاستثمار: أنه توجيه أموال الاستثمار، فالملاحظ أن دلالة الالفاظ المستخدمة في التعريفات تدل على ذلك ولم تركن أو تشير إلى جهة تعبئة تلك الاموال، فالمصطلحات المستخدمة كتوظيف الأموال في التعريف الأول، واستخدام الأموال في التعريف

الثاني والخامس، والتعامل بالأموال في الثالث، وبذل الانفاق في الرابع، وتوجيه المصادر الاستثمارية في السادس، من أجل تكوين رأس مال جديد أو تحقيق عائد أو زيادته أو من أجل الإنتاج، كلها تمثل تعريفاً للاستثمار من جهة توجيه أموال الاستثمار.

الاستثمار هو توظيف جزء من الفائض من الدخل المستهلك في ظروف مواتيه من اجل الحصول على العائد المستقبلي خلال الفترة المنتقاة.

أي أن الاستثمار هو إستخدام فوائض الدخل أي المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك في وقت يكون فيه المستثمر معتقداً أنها سوف تدر له ربحاً مرضياً دون أي مخاطر أو بمخاطر قليلة، ليحصل المستثمر على عائد منفعة عن فترة قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

1. 2.مناخ الاستثمار في السودان:

يحظى السودان بمناخ مواتي للاستثمار مما يمتلكه من مقومات تجعله في مصاف الدول المؤهلة لجذب الاستثمارات، ويمكن تلخيص هذه المميزات في:

1. 2. 1.الوصف المناخي والجغرافي للسودان:

الموقع: يحتل السودان موقعاً جغرافياً متميزاً بين دول القارة الأفريقية فهو يتوسط مركز القلب من القارة الأفريقية، ويعتبر محطة استراتيجية وسطية بين قارات العالم المختلفة رابطاً بذلك البحر الأحمر الذي يتصل بقارة آسيا عبر باب المندب والمحيط الهادي وقارة أوربا عبر قناة السويس وعبر البحر الأبيض المتوسط، كما أنه يربط بين العالمين العربي والإفريقي (موسى يعقوب، 2002، ص48).

الوصف الجغرافي: الأراضي السودانية تتميز بيئتها بالاختلاف المميز، الذي يجعل منه بيئة متنوعة صالحة لكل فكرة استثمارية، وتشمل هذه البيئة المتنوعة (الأراضي الصحراوية والتي يتخللها نهر النيل، والأراضي شبه الصحراوية والتي تسقط فيها الأمطار بمعدل يتراوح بين 75 الى 300 مليمتر، وأراضي غابات وأعشاب تتميز بوفرة مياه الأمطار حيث تتراوح بين 280 إلي 1500 ملليمتر، وأراضي فيضية ويبلغ متوسط سقوط الأمطار السنوية فيها 700 ملليمتر، وأراضي جبلية وتتراوح جملة سقوط الأمطار فيها بين 500 إلي 2000 مليمتر، ومن ضمن هذه الأراضي توجد أراضي منبسطة وذات خصوبة عالية وتتوفر المياه في داخلها وعلي سطحها قابلة للزراعة ودون عناء في الإصلاح أو في كيفية توفير المياه لديها(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص73-75).

فالسطح عبارة عن سهل مستوي لا تظهر به إلا تلال قليلة ويمتد هذا السهل ناحية الشرق حتى ينتهي إلى مرتفعات الحبشة، كما يمتد جنوباً حتى هضبة البحيرات وخط تقسيم المياه بين النيل وبين الكنغو ويمتد غرباً حتى مرتفعات جبل مرة وجبال النوبة وسفوح خط تقسيم المياه بين حوض النيل وحوض بحيرة تشاد(إبراهيم أحمد زريقان، دس، ص130)، أي أن سهل السودان المنبسط يأخذ في الارتفاع من الشرق والجنوب، كما يأخذ في التدرج من وادى النيل في الوسط تجاه كل من الشرق والغرب(محمد زكي المسير، 1975، ص11).

الوصف المناخي: السودان بلد مترامي الأطراف يمتد من الصحراء ذات المناخ الحار الجاف الخالية من الغطاء النباتي في الشمال تدرجاً عبر السافنا الخفيفة والكثيفة إلى المنطقة الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة والغطاء الشجري الكثيف، وهو بذلك قطر متنوع ومتعدد البيئات، هذا الاختلاف الذي يغطي القطر يجعل الأمطار تتباين في توزيعها ومواقيتها في السودان من الشمال إلى الجنوب من الندرة تدرجاً إلى الوفرة والفيضانات والمستنقعات يتبع ذلك تفاوت في الغطاء النباتي وتنوع في التربة مما أكسب البلاد مناخاً متعدداً(وزارة الزراعة، دس، ص3)، أما ساحل البحر الأحمر يمتاز بمناخ بحري وتهطل بعض الأمطار في الشتاء(عثمان إبراهيم السيد، 1981، ص68).

1. 2. 2. موارد السودان الطبيعية:

الأراضي الزراعية والغابات: يقع السودان في قلب القارة الأفريقية، وفيه مساحات واسعة صالحة للزراعة، والسودان مؤهل لتوفير الغذاء لجميع الدول العربية، يتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانات هائلة توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار(محمد سليمان إبراهيم، 1995، ص5)، والقطاع الزراعي هو القطاع الرائد للأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم بحوالي 90% من إجمالي حصيلة الصادرات كما يأتي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1994، ص139).

المياه: يزخر السودان بالموارد المائية الضخمة، موارد مائية لا مثيل لها في الوطن العربي، يخترق السودان من الجنوب إلي الشمال ثاني أطول نهر في العالم "نهر النيل"، وهو مكون من مجموعة روافد تصل في مجملها إلى ما يزيد عن العشرة منها النيل الأزرق والأبيض ونهر عطبرة ونهر الدندر، كما أن للسودان موارد مائية أخري من الأمطار والمياه الجوفية والتي تقدر في مجملها بـ 470 بليون متر مكعب تقريباً 200 مليون متر مكعب من الأمطار وزيادة عن 250 بليون متر مكعب للمياه الجوفية(صباح نقوشي، دس، ص72).

باطن الأرض: كما أن السودان يزخر بالعديد من موارد باطن الأرض من المعادن والبترول، وقد تصل إلى معظم المعادن بكميات مختلفة(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص73)، فقد أثبتت الدراسات وجود نفط علي سواحل البحر الأحمر وحزام أم روابة ومنطقة وسط السودان الممتدة ما بين جنوب الخرطوم وشمال نهري السوباط وبحر الغزال حتى المجلد، ورأس أبو شقرة حتى حلايب وعداربيل بأعالي النيل حتى الجزيرة(أحمد الصديق جبريل، 2000، ص122).

كما أن السودان وحسبما يعتقد يملك رواسب ضخمة من المعادن المختلفة: مثل خام الحديد والماغنزايت في جبال البحر الأحمر وجبال النوبة، الكروم والجبص في خور آيت على ساحل البحر الاحمر، والمايكا في منطقة الشريك بالرباطاب، والذهب في شرق وشمال وغرب السودان، والنحاس في منطقة غرب السودان وشرقه وولاية البحر الأحمر، والمانجنيز ولاية البحر الأحمر والولاية الشمالية، والاسبستوس في منطقة الانقسنا ومنطقة قلع النحل، والتلك في منطقة قلع النحل وجبال الانقسنا وجبال البحر الأحمر وجبال النوبة، وملح الطعام وحجر العطرون ويتركز أغلبيتها في التلال المطلة علي البحر الأحمر، والرخام والجرانيت في شرق السودان ووسطه، اضافة إلى الرصاص والفضة والزنك والكوبالت والتنجستن واليورانيوم والكوالين والكوارتز والفلسبار والكينايت والفوسفات والجانيت والرمال السوداء(المؤسسة العربية لضمان المصرفية، 1994، ص133)،(فاطمة حسن منصور، 2001، ص66).

1. 2. 3.موارد السودان الأخرى "الغير طبيعية":

ويقصد بالموارد الغير طبيعية أي الفيزيائية، متغيرة من عام إلى عام، فهي قابلة للزيادة في ظروف الجو الملائم أي الاستقرار السياسي ووجود المآكل والمشرب، وهي مثل الثروة الحيوانية وثروة سمكية وحيوانات برية وموارد بشرية.

الثروة الحيوانية: إن كِبر مساحة السودان جعل منه قطر يتميز علي سائر الأقطار الأفريقية بتعدد مناطقه المختلفة الأجواء والتي لكل منها بيئتها الحيوانية والنباتية المختلفة، لقد وهبت الطبيعة السودان ثروة طبيعية هائلة من الثروة الحيوانية أليفة وبرية(الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص23)، تتميز بخلوها من أمراض الحيوانات وبإنتاجها النوعي الجيد القائم على نمط التربية الطبيعية الخالية من الهرمونات والمضادات الحيوية والكيماوية ومحددات النمو(وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2003، ص11).

كما أن الطبيعة وهبت السودان ثروة طبيعية هائلة من الثروة الحيوانية البرية تقدر أعدادها بالملايين، يمكن لهذه الثروة أن تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات البلد إن وضعت مشاريع لاستغلالها والاستفادة منها.

كما أن السودان يمتلك موارد مائية ضخمة، من نهر النيل وروافده إلى البحر الأحمر مما يؤهله لإنتاج الاسماك بصورة كبيرة ومتنوعة من مياه عذبة إلى بحيرات وانهار، بالإضافة إلى مناطق السدود والخزانات في الأماكن التي تتوفر فيها الموارد السمكية وبصورة كبيرة (فيصل بشير إمام، 1972، ص290).

الموارد البشرية: السودان بهذا الكم الهائل من الأراضي والثروات يوجد في كل جنباته حياة لكثرة موارده التي تجعل من المناطق البعيدة مناطق آيلة للسكن ولو بالرحل والرعاة.

يقدر سكان السودان بحوالي 25 مليون نسمة حتى التسعينات (1993) ونسبة النمو السنوي 2.8% ويقدر السكان في عام 2002 بما يفوق 30 مليون نسمة، وسكان السودان أغلبيتهم نشطين اقتصادياً(خديجة صديق محمد، 1993، ص9)، ويتوزع السكان على مرامي الوطن ويتمركز أغلبيتهم على مناطق المياه "النيل والوديان".

البنية الأساسية: متوفرة بشكل لا بأس به، وخاصة في بعض المرافق مثلاً في مجال الاتصالات والنقل حيث أصبح السودان اليوم واحداً من الأقطار التي يشار إليها في مجال خدمات الاتصالات(أحمد التجاني صالح، دس، ص1).

كل هذه المخططات من موارد السودان، تجعله في المقدمة من حيث الموارد والذي يفتقد إلى الفكرة ورأس المال والتكنولوجيا والتخطيط وغيرها، مما يجعله ملفت أنظار العالم بمختلف أقطارهم وأفكارهم سواء كان منظره من الناحية الاستثمارية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها ولكنها مجتمعة في أن السبب هي الموارد، وقد ذكر القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في عام 1988، عندما قال إن حكومته تعطي اهتماماً للسودان وذلك لأربعة أسباب هي:

- أن بالسودان إمكانات زراعية من أرض ومياه وحيوان.
- أن السودان يعوم فوق بحيرة من البترول.
- أن للسودان وضعاً استراتيجياً وهاماً في منطقة القرن الأفريقي.
- أن في السودان موارد بشرية ذات طابع خاص(علي عبد الله علي، 2003، ص194).

2. 1. المعوقات السياسية:

2. 1. 1. العوامل الخارجية:

علاقة السودان مع العالم الخارجي: إن للعلاقات الخارجية دوراً في إعاقة أو تهيئة المناخ الاستثماري، وبذلك يرجع إلى استخدام الدولة سياسات تحد من تدخل الدول والمؤسسات الكبرى في السياسات الداخلية، فإن ذلك من أكبر العوائق للاستثمار فالمستثمر الذي يدرك أن قرار الدولة في سن السياسات والتشريعات الاقتصادية خاصة ليس بيد الدولة، فهذا يجعل من المخاطر أكبر على المستثمر والمنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن تأثير المنظمات الدولية متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السودان وتنفيذ السياسات الخاصة بهم أدى إلى تراجع الاقتصاد السوداني، فمنذ تنفيذ السودان لسياسات الصندوق عام 1978 ما زال لم يصل إلى أي نتيجة، بل على العكس تزداد حالة السودان سوءاً، فكمثال تم تخفيض الجنية السوداني بنسبة 98.6% فتصبح قيمته في نوفمبر 1994 تساوي 0.067 دولار بدلاً عن 2.872 دولار في عام 1978(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص18).

أيضاً هنالك علاقة السودان مع الدول العظمي فمثلاً الولايات المتحدة وفي بداية التسعينات وبعد أن ساءت العلاقة بينهما تعاملت الولايات المتحدة بحزم وضمت السودان إلى الدول الراعية للإرهاب ووجهت له عدة اتهامات منها انتهاك حقوق الإنسان والإبادة العرقية، وذلك لأسباب

سياسية، وقامت بفرض عقوبة اقتصادية بهدف الضغط علي الحكومة السودانية، وكذلك قامت بالضغط علي المؤسسات الدولية لصندوق النقد بعدم التعامل مع السودان، بل دعمت دول الجوار للتدخل في شؤون السودان الداخلية، وكل ذلك يقابله صرف من الحكومة السودانية، وكل هذا يعتبر في المقام الأول مهدد امني طارد للمستثمر(الصادق محمد علي همة، د.ت، ص134).

المواقف السياسية: تمثل الإعانات والمساعدات والقروض عوامل هامة في دفع عجلة الاقتصاد السوداني، وخلق مناخ مؤاتي للاستثمار، ولكن وبسبب موقف السودان من أزمة الخليج تدنت المساعدات والمنح من الدول العربية، فقد كانت في عام 1987 204 مليون دولار أي 12.7% من المساعدات العربية البينية، ثم اتجهت نحو الهبوط حتى وصلت في عام 1990 إلى 8 ملايين دولار فقط أي 0.2% من المساعدات العربية البينية.

من ناحية أخري وبعد قرار مجلس الأمن الصادر في مايو 1996 قطعت أو قلصت ستون دولة تمثيلها الدبلوماسي في السودان وهو ما يعادل ثلث بلدان العالم، بالإضافة إلى وزنها الاقتصادي وهي بلدان كان السودان يعتمد عليها في النواحي التجارية والاستثمارية وفي منح المساعدات.

الصدمات الخارجية: إن الصدمات الخارجية والتي ليس لها علاقة بالسودان تعود بأثر على اقتصاديات الدول النامية، فمثلاً:

محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا خلال انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في 1995 والذي اتهم به سودانيين، وعارضت الحكومة تسليم المتهمين لمجلس الأمن مما جعل مجلس الأمن يفرض مقاطعة جوية ضد السودان في 1996، والذي أثر على تحويلات المغتربين وبالتالي قلل من جلب العملات الحرة مما أثر على سعر الصرف.

أيضاً كانت لأزمة الخليج الأثر في الانخفاض الشديد لعون العمال المغتربين، وأفضت إلى انحسار التدفقات المالية، 128 مليون دولار في عام 1991، ففي 1989 بلغ صافي التحويلات بدون مقابل 572 مليون دولار أي أكثر من حصيلة الصادرات، غطت هذه التحويلات عجز الميزان التجاري فأصبحت أساسية للتوازنات الاقتصادية الكبرى (محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص80).

أيضاً هنالك أحداث 11 سبتمبر الخاصة بضرب برجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت لها آثار عالمية (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2003، ص7)، والتي أثرت في الدول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية، فقد تم ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب وبالتالي وضعت المؤسسات الإسلامية كلها في نظر العالم في قفص الاتهام والتي من بينها السودان مما يجعل منه دولة ذات انفراط أمنى في نظر المستثمرين(صابر محمد الحسن، 2004، ص17).

2. 1. 2. العوامل الداخلية:

الحرب: خاصة (الحرب الأهلية في جنوب السودان سابقاً)، فقد كانت لها إسقاطاتها السالبة على الاستثمار والتنمية والأداء الاقتصادي بشكل عام(موسى يعقوب، 2002، ص38)، والمحرك الأساسي للحرب هو العنصر السياسي والاقتصادي، والعنصر السياسي قد يكون قتالاً على صيغة الحكم أو كرسي الحكم أو رأي جماعة دون أخرى، وقد تحس جماعة بأنها هي الأصلح للحكم، وغيرها من الأسباب(إبراهيم الياس، 2000، ص90)، وجنوب السودان من المشاكل الكبيرة في السودان التي جعلت منه من الأقاليم الأقل نمواً في السودان خلال مدة تزيد عن 50 عاماً(محمد حامد عبد الله، 1998، ص160)، فهي تهدر معظم إمكانيات الدولة المادية والبشرية حيث تكلف سنوياً ما لا يقل عن 850 مليون دولار(صبحي محمد قنوص، 1999، ص282)، يقول المارشال دومكاس "من أجل خوض حرب لابد من توفر ثلاث عناصر المال أولاً والمال ثانياً والمال ثالثاً"(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص109).

نهج الدولة: كما أن نهج الدولة واطروحتها السياسية والمتمثلة في الحرب الجهادية في جنوب السودان "وشرقه"، والتوسع في المؤسسات السياسية والتنفيذية بمحافظات البلاد وولاياتها بجانب الإنفاق على الوحدات الأمنية والشرطية والدفاعية، وذلك دونما اعتبار لوجود إيرادات حقيقية تقابل مثل هذا الإنفاق المهول ولهذا شكلت بنود الإنفاق السياسي ضغطاً متواصلاً على الإيرادات العامة فتواصلت العجوزات عاماً بعد عام، وظلت الدولة تلجأ إلى الاستدانة من البنك المركزي لعلاج عجوزاتها الدائمة، وقد تسببت هذه السياسات التسليفية في زيادة معدلات التضخم وتدهور أسعار الصرف(إمام علي بري، 1999، ص132).

تداخل السلطات: فمثلاً التدخلات السياسية في البنوك الاستثمارية لأهداف الدولة السياسية والمذهبية، يؤثر في الاستقرار العام للاقتصاد لأن استقطاع الدولة قدراً كبيراً من موارد مصارفها لتمويل مشاريعها دونما اعتبار لجدواها الاقتصادية وتأثيراتها على مراكز البنوك المالية ومداخيلها الإيرادية، تضعف هذه البنوك وتنهكها، لأن غالبية مشاريع الدولة تعجز عن إعادة أقساطها ودفع فوائدها المستحقة(إمام علي بري، 1999، ص46).

حوكمة القبيلة: الشيء الآخر هو التنوع القبلي فإننا نتحدث عن السودان بقبائله وعادات وأعراف متعددة، ولكلٍ قوانينه ونفوذه، مثلاً حاولت إحدى شركات صيد أسماك الجمبري في البحر الأحمر الاستثمار في الأسماك في ملتقي دلتا طوكر، فبعد تركيب الثلاجات في حوش المحافظة واحضار السيارات المبردة وأجهزة الصيد، رفض أهل المنطقة المشروع لأسباب منها عدم الرضا والقبول بالغريب في المنطقة(محمد نوري حامد، 2003، ص2)، أضف إلي ذلك مشكلة الأرض في بعض المناطق فالمواطنون يعتقدون أن أي أراضي في حدودهم القبلية هي ملك لهم، ولا يستوعبون أن الأراضي الخالية ملك للدولة، فهي تخلق مشكلة حيث يعترض المواطنون الأجانب أو الغرباء إلى داخل مناطقهم.

التأميم: فقد تم في أوائل السبعينات مصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص القائمة والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله، كما تم التحكم في الاسعار على مستويات الانتاج والاستيراد والتوزيع مع تحديد سقوفات للأرباح، كما تم تشديد الرقابة على تحويلات العملات الاجنبية والتعامل فيها(احمد على قنيف، 2003، ص18)، وهو ما كان له الاثر البالغ في نفوس المستثمرين من فقد الثقة في الدولة ومؤسساتها.

يري الباحث أن اعتماد الدولة على استيراد الضروريات من الخارج، يجعل المنظمات الدولية والدول العظمي المانحة تفرض هيمنة سياسية على قرار الدولة السياسي ومن ثم الاقتصادي وتخلق تبعية للدولة لتلك المنظمات أو الدول العظمي حتي في المواقف السياسية، كما أن السياسيات والمواقف الداخلية للدولة والخالقة لعكس صورة عدم استقرار سياسية يخلق بيئة سياسية غير مواتية للاستثمار في البلد.

2. 2.المعوقات الاقتصادية:

2. 2. 1. العوامل الخارجية:

المديونية الخارجية: إن مشاكل أزمة المديونية في السودان خلال السبعينات والثمانينات عمقت أزمة السودان الاقتصادية، ويظهر ذلك في النمو البطيء للناتج المحلي الإجمالي الذي كان متوسط معدلاته بحوالي 1.6% في الفترة من 60 – 1970 و4.3% في الفترة من 70 – 1979(مدني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد، 1991، ص23).

وفي التسعينات ومع زيادة الإنفاق العسكري وانخفاض الادخار المحلي، لجأت الحكومة السودانية إلى التمويل الخارجي فأصبحت الديون حوالي 30 بليون دولار وتتزايد ما بين 3 إلى 5% سنوياً، وهو من أعلى معدلات المديونية في العالم، ونسبة لعدم سداد هذه المديونية فقد

أصدرت المؤسسات الدولية والدول قراراً بعدم التعاون(محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص84).

عجز الحساب الجاري: يمثل عجز الحساب الجاري أحد العوامل التي تساهم في تدهور الاقتصاد السوداني خلال مسيرته عبر الحقب، فخلال الفترة من78–89 والتي شهدت تدهوراً وخللاً أصاب كل مكونات الاقتصاد الكلي، فقد بلغ العجز في الحساب الجاري أعلي مستوي له حتى ذلك التاريخ حوالي 804 مليون دولار(وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية، 2003، ص3).

2.2.2. العوامل الداخلية:

التمويل بالعجز: المصروفات الحكومية والتي انحصرت اغلبها في الإنفاق الجاري ويشمل المرتبات والأجور والخدمات الاقتصادية وسداد الديون وغيرها من المنصرفات غير التنموية(الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص142)، والذي كان له السبب في عجز الموازنة مصحوباً بالتدني المريع في معدلات زيادة الإيرادات المركزية، الأمر الذي أدى إلى زيادة استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي بأرقام فلكية أحدثت توسعاً كبيراً في عرض النقود وفي السيولة، مما خلق آثاراً تضخمية في الاقتصاد السوداني ومعدلات تضخمية عالية انعكست في زيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية والخدمات ووسائل الإنتاج(مدني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد، 1991، ص23).

الديون المحلية: وهي ديون المقاولين ومقدمي الخدمات للحكومة والتي تتميز بتكلفتها العالية، كذلك الديون الناتجة عن الاستدانة من الجمهور(شهادة شهامة، شمم، الخ)، كان من المفترض ان تدفع الدولة قيمة هذه السندات في موعدها، الا انها عجزت عن الوفاء بالتزام الدفع في موعده بسبب تراكم الديون، وحيث بدأت هذه الشركات والمؤسسات في تسييل هذه السندات قبل موعدها.

فشل التخطيط: وذلك لأسباب كثيرة منها الاعتماد على معلومات او بيانات غير دقيقة في الموازنة، فالموازنات بنيت على توقعات مستقبلية وليست امور واقعية، بناءها كان سياسياً حتى تتلاءم مع الوضع السياسي أو الرغبة السياسية والأمنية، مما يجعل الموازنة تخفق.

مؤشرات الاقتصاد القومي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد محددات الاستثمار، فالنمو السالب لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات وينبي بخطر التدهور(محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص212).

سعر الصرف: إن تذبذب سعر الصرف يمثل أحد العوامل المعيقة للاستثمار الأجنبي، فهي تدخل السودان في حالة عدم التأكد، ونسبة لشح النقد الأجنبي المتولد عن عدم الدفع الكافي والقوي للصادرات السودانية أدى إلى إحداث فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي أو سعر الصرف الأسود نتيجة لعدم التوازن في الميزان الخارجي أي عدم التوازن الداخلي انعكس في شكل عدم توازن خارجي أدى هذا الوضع إلى تدهور قيمة الجنية السوداني في مقابل الدولار بل أصبح الدولار مخزناً للقيمة بل وسلعة(علي عبد الله علي، 2003، ص121).

2.2 3. عوامل أخرى:

الطاقة: تلعب الطاقة دوراً هاماً في عملية الإنتاج فندرة الطاقة تؤثر في انخفاض الإنتاجية الصناعية، فعلى سبيل المثال تنتج معامل الاسمنت 150 ألف طن سنوياً في حين أن طاقتها الإنتاجية تبلغ 370 ألف طن، وأن حاجات البلد تصل 720 ألف طن، نجم هذا الوضع عن أن جميع معامل الاسمنت تدار بالنفط ولا تحصل على أكثر من نصف حاجاتها من هذه المادة، وكذا بقية المعامل في القطاعات الأخرى(صباح نقوشي، دس، ص77).

الكهرباء: بالإضافة إلى الطاقة الخاصة بالنفط فهنالك أيضاً الكهرباء والتي باتت تشكل معوقاً خطيراً حاداً في فترة الثمانينات لنمو القطاع الصناعي إذ حتى الحصول على الجازولين والبنزين أمر صعباً للغاية وعن طريق "الكوتات" إن وجد، الشيء الذي أعاق انسياب الإنتاج بصورة منظمة مما أدى لزيادة أسطورية في تكلفة الإنتاج انعكست على المستهلك(حسن أحمد مكي، 1988، ص69).

التكنولوجيا: أضف إلى ذلك التكنولوجيا والتي تمثل من عوامل التقدم وزيادة الإنتاج فمثلاً قطاع الزراعة ومع أهميته إلا أن إنتاجيته لا تزال في خضم البدائية، وذلك لانخفاض الدخول الزراعية بحيث لا يستطيع المزارع استخدام الآلات والمعدات الحديثة، لذلك دائماً ما تستخدم الجهود العضلية للإنسان وتسخير الحيوان ناهيك عن الأمية خاصة في مراحل الزراعة وما شاكلها(صباح نقوشي، دس، ص74).

يري الباحث أن التمويل من الخارج عبر الاستدانة من الخارج بشروط الدول المانحة، والتي دائماً تصب في مصلحتها، وكذلك التمويل من الداخل عبر الاستدانة من البنك المركزي (التمويل بالعجز)، سياسات انعكست سلباً على مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني بصورة خاصة وعلى الاقتصاد وصورته بالعموم، كما أن نقص الطاقة والتكنولوجيا اللتين تسعان الاستثمارات المتطورة، جميعها أعاقت عكس مناخ مستقر ومواتي للاستثمار في السودان.

2. 3.المعوقات التشريعية:

غياب التنفيذ الشامل للسياسات الكلية: خلال فترة السبعينات وبالرغم من توقف الحرب في فبراير 1972 إلا أن التخطيط الاقتصادي والاستثماري أثبت عدم جدواه، فقد فشلت كل هذه المحاولات في مرحلة التنفيذ بسبب التنفيذ الجزئي لتلك البرامج أو بصورة غير متكاملة مما أدى إلى افرازات وخلل في التوازن بين الطلب والعرض الكليين، وبالتالي إلى أداء متدني للإنتاج وتسارع في ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

أيضاً بالرجوع إلى البرنامج الاقتصادي عام 87 فقد كان برنامجاً طموحاً تفاءل به كثيرين، ولكن التنفيذ وقف عائقاً أمامه، فبسبب الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية الكبرى قعدت بالبرنامج إلى هاوية الدمار(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص88).

اعتماد الفكر الأحادي في صياغة السياسات: نجد في أحيان كثيرة أن كل مسؤول يأتي بتشريع أو سياسة مخالفة حسب رؤيته الطويلة في هذا المجال أو ذاك، بل والاعتقاد بأنها السياسة الأصح تحت كل الظروف ويبدأ العمل في تنفيذها بجد، وما أن تتدخل الدولة بتغيير المناصب "وهي ميزه دائمة" إلا ويأتي وزير أو مدير آخر ويكون له وجهة نظر أخرى.

عدم التطبيق السليم للسياسات والخطط: ويرجع ذلك إلى عدم الإحاطة بكل المتغيرات وعمل جميع الاحتياطات وعدم النظرة التنموية عند اتخاذ القرارات وتطبيقها وذلك "إما لقلة الخبرات أو لعدم الجدية أو الوطنية في تطبيق هذه السياسة وإما لتطبيقها جزئياً".

فمثلاً في فترة السبعينات اتجهت الحكومة للاهتمام بالصناعة، حيث كان الاعتقاد بأن الاستقلال السياسي لا يكتمل إلا بالخروج من التخلف الاقتصادي وأن التصنيع أفضل وسيلة للنمو، غير أن هذه السياسات لم تدرس بصورة كافية وتوجه نحو الإنتاج للسوق المحلية وللتصدير، وكانت المالية غير كافية لتنفيذ الخطة فاتجهت الدولة إلى إنتاج المواد الضرورية للاستهلاك المحلي، وظهر الفرق بين ما خطط له وما نفذ فعلاً نظراً لسوء التقديرات المالية(محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص76).

في نفس الفترة عام 76 طبق السودان سياسة الانفتاح الاقتصادي فألغي قوانين الرقابة على النقد ودعا إلى حرية التعامل بالنقد الأجنبي، مما أثر سلباً على الميزان التجاري حيث أن العجز في الميزان التجاري تضاعف عشرة أضعاف بعد تطبيق تلك السياسة حيث وصل إلى نسبة زيادة

تقدر بحوالي 180% في الفترة من تطبيق السياسة 79 – 85 بينما كان قبل تطبيق السياسة من 75 – 78% بنسبة 19%(إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء بنك السودان، 1987، ص2)،(بشير الطاهر حسن، 1986، ص1).

اختلاف الرؤية الكلية للمؤسسات: تعدد الوزارات والمؤسسات الحكومية ولكل وزارة قانونها الخاص هنا ينشأ التعارض في القوانين(وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية، 2003، ص3)، مثلاً في التسعينات وفي جانب الاستثمار الأجنبي كان سائداً قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980، والذى ينص صراحة علي ضمان تحويل الأرباح والفوائد ورأس المال الأجنبي إلى الخارج إلا أن سياسة بنك السودان النقدية في ذلك الوقت لا تسمح بتحويل أرباح وحقوق المستثمرين الأجانب لشح النقد الأجنبي، الشيء الذي كان له الأثر البالغ في عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في السودان، وكذلك السياسات النقدية التي اتخذها البنك المركزي خلال عام 1993/90 والخاصة بالتقييد الفجائي للعملة وتجميد 20% من أموال المودعين في البنوك، مما أفقدت الثقة بين المودعين والجهاز المصرفي بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة(فاطمة حسن منصور، 2001، ص19).

أيضاً قيام الدولة بتحويل جزء من سلطات ترخيص الاستثمار للولايات هذا وغيرها أوجدت بعض التعارض بين التشريعات الاستثمارية وبقية المنظومات التشريعية للدولة، خاصة في المسائل المتعلقة بنوع الأراضي الاستثمارية(وزارة المالية، دس، ص11)، فالمشكلة تبقي عدم التوافق بين القوانين وتعارضها أي لا يوجد تنسيق قانوني، وهذا التعارض يتمثل في التطبيق.

عدم فعالية بعض السياسات: مثلاً لم تكن هنالك سياسات واضحة لزيادة معدل الادخار لجذب موارد المغتربين والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفي فترة الثمانينات كان معدل الادخار في السودان 4.2% مقارنة بالدول النامية نيجيريا 12.8% والبرازيل 17% ويوغسلافيا 38.9% في المتوسط من 80 – 1989، فهي دون المعدلات الخاصة بخطط التنمية الطموحة.

وسياسات النقد الأجنبي التي تبنتها الدولة لم تحقق استقراراً سعرياً منشوداً أو وفرة ودائعية مطلوبة، ولهذا أشاعت معطيات تلك السياسات مناخاً ضاراً بالبيئة المصرفية إذ أنها فشلت في زيادة حجم وقيم الصادرات بمعدلات تساعد في تحسين اختلالات الموازين التجارية، أخفقت في تحجيم رقعة الواردات بما يقلل الضغط المتواصل على الموارد المتاحة من النقد الأجنبي، ولم تنجح في استقطاب مدخرات المغتربين وتقليل هروب رؤوس الأموال المقيمة بالخارج، فتدفقات المغتربين النقدية توالت عبر القنوات السوداء غير الرسمية، أضعفت صافي أصول وموجودات البنوك الخارجية ولم يعد المتاح من الموارد الأجنبية كافياً لعملياتها الخارجية وبرامج تنميتها الاقتصادية(إمام علي بري، 1999، ص51).

سياسات الدولة غير الصحيحة فيما يتعلق بالتمويل الخارجي كان لها الأثر أيضاً، فقد تضاربت السياسات الخاصة بالتمويل الخارجي بين الإغلاق والانفتاح، ففي الستينات والتسعينات انتهجت الدولة سياسة الانفتاح حيث بدأت التدفقات الاستثمارية الأجنبية، ولكن ذلك كان دون رؤية تخطيطية واضحة بالنسبة للمشروعات الاستراتيجية، فقد كانت أهداف التنمية محلية وصغيرة في حجمها دون ربطها بالمتغيرات الدولية والإقليمية، فالسودان ذو إمكانيات وموارد تعتبر عالمية لذا كان يجب أن يقترن التخطيط بالوضع الاقتصادي العالمي(محمد حسين سليمان أبو صالح، 2002، ص198).

يري الباحث أن العوامل التشريعية وخلال الفترة السابقة أثرت على مناخ الاستثمار سلباً، وذلك لعدم وجود سياسة تشريعية استراتيجية، مما افرز كثير من السلبيات، كتحكم السلطة التنفيذية وتدخلها في سن التشريعات، وعدم النظرة القومية للاستثمار افرز تضاربات في القوانين

القطاعية أو الجغرافية، وكذلك التطبيق الجزئي أو غير السليم للسياسات، جميعها افرزت معوقات أثرت على الاستثمار في السودان.

3. الحلول: يري الباحث ولمحاولة معالجة تلك المشاكل، والخروج من هذه المعوقات يجب العمل على استقرار الوضع الحالي والذي يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والتشريعي، والعمل على وضع محاور استراتيجية للأجل الطويل، ويمكن اجمال ذلك في ثلاث محاور:

3. 1.المحور السياسي: أي تحسين البيئة السياسية والعمل على الاستقرار السياسي لخلق مناخ استثماري مؤاتي من حيث:

- وقف الحروب وبالتالي توجيه منصرفات الحرب الي التنمية.
- عكس البيئة الاستثمارية الداخلية للعالم الخارجي من حيث تحسين العلاقات الدولية سياسياً واقتصادياً خاصة مع المؤسسات الدولية والدول العظمي.
- الدراسة المتأنية لمواقف الدولة السياسية خاصة مع الدول المانحة.
- سيادة الوطن (المصلحة العامة) والابتعاد عن الجهوية والقبلية وغيرها.

3. 2.المحور الاقتصادي: تحسين مؤشرات اداء الاقتصاد القومي، ووقف الممارسات التي تضر بالاقتصاد القومي، ووضع خطط استراتيجية للأجل الطويل، من خلال:

- تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد القومي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف، الخ) والذي يعكس البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار، ويجعل من الاقتصاد الوطني قوياً في مجابهة الصدمات الخارجية.
- الالتزام بجدول سداد المديونية الخارجية والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني.
- تخفيض الإنفاق العام: فمثلا خلال فترة التسعينات سعت الدولة لتشجيع الاستثمارات وخلق مناخ ملائم فقامت بعدد من الاجراءات تمثلت في تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى السياسات النقدية التي أدت إلى استقرار سعر الصرف، كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض معدل التضخم من 17.7% عام 1998 إلى 16.1% عام 1999 ومن ثم إلى 8.1% عام 2000 وقد كان الانخفاض في التضخم متمشياً مع موجهات البرنامج الرباعي للاستراتيجية القومية الشاملة(بتول عثمان مهدي، 2003، ص42)، كما حافظت على معدل نمو موجب للناتج المحلي الإجمالي 6% في عام 1998(الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص109).
- إعادة ثقة الجمهور في الدولة ومؤسساتها الاقتصادية وغيرها عبر التزام الدولة بتنفيذ واستمرارية تنفيذ الاتفاقيات أو العقود المشتركة.
- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة والتي يعتمد عليها في وضع الخطط التنموية المستقبلية، واشراك الفئات العلمية والاكاديمية المتخصصة في وضع السياسات والخطط التنموية.
- الانتاج بالقطاع والتخصص: تخصص كل ولاية في المجال الذي تستطيع ان تنتج فيه أكثر ودعم المركز للولايات.
- التكامل مع القطاع الخاص ويقصد به تكامل القطاع الحكومي مع القطاع الخاص فقد كان لدور الحكومة التكاملي مع القطاع الخاص إثراءً جيداً في مسيرة الاستثمار (تيم نيلوك، 1994، ص207).
- الاستعانة بالتمويل الخارجي وتوجيهه نحو مشروعات البنية التحتية والخدمات الاساسية والتكنولوجيا، ففي الخمسينات لعبت المؤسسات الدولية دوراً ايجابياً بالمساهمة في مشاريع التنمية، وانعكس هذا في خزان الروصيرص ومشروع المناقل والرهد(الصادق محمد علي همة، دس، ص123).

3.3. المحور التشريعي: من حيث:

- استقلالية السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية) والالتزام بالتشريعات وسيادتها والعمل على استمرارية تنفيذها.
- التزام الدولة ببنود الميزانية العامة، وسد باب التمويل بالعجز.
- الشفافية الاقتصادية والسياسية والتشريعية.

4. النتائج

- يمتلك السودان موارد اقتصادية ضخمة تجعله قبلة للمستثمرين إذا ما أحسن التعامل معها واستغلالها بالكفاءة اللازمة.
- عدم الاستقرار السياسي والذي دام لفترات طويلة عكس صورة غير جاذبة للمستثمرين المحليين والاجانب.
- اضطراب السياسات وتداخلها أتبع ميزة (عدم الاستقرار) لمسيرة الاقتصاد السوداني.
- شكل ملف الديون الخارجية والداخلية والتمويل بالعجز عواملاً أثقلت كاهل الاقتصاد السوداني وخلقت عدم ثقة بينها وبين العالم الخارجي والمواطن بصورة خاصة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي والذي عكسته مؤشرات أداء الاقتصاد القومي، عكس صورة غير جاذبة للاستثمار.
- من أهم دوافع الاستثمار أن يشعر الفرد بتوفر مناخ مناسب للاستثمار على المستوى الاقتصادي والسياسي والتشريعي، اضافة إلى وجود تشكيلة متنوعة من الفرص الاستثمارية مع درجة وعي استثماري عالية لدى الأفراد أو القطاعات.

5. توصيات البحث:

- توجيه المدخرات للاستثمار في المجالات التي تخدم المجتمع وتأطر للتنمية.
- العمل على توجيه مدخرات كل منطقة للاستثمار والتنمية لنفس المنطقة إلا ما زاد.
- العمل على تقوية روح الوطنية بدلاً عن الانتماءات السياسية أو القبلية.
- تعامل الأجهزة الاستثمارية بشفافية في إعطاء المعلومات وتحري القياسات لجميع الافراد، حتى يعضض ذلك من ثقة المستثمرين في الدولة.
- العمل على نشر الوعي الاستثماري بين المواطنين خاصة في الريف وتوفير كل المعينات اللازمة لتحسين وإثبات جدارة المؤسسات المالية لدى الافراد.
- الوقوف الجاد على تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السوداني واستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تكرار أخطائها.
- إتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفرة للاقتصاد السوداني.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أحمد زريقان(دس)، الجغرافيا البشرية لحوض النيل، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.
2. إبراهيم الياس(2000)، دراسات في الاقتصاد السوداني، ج 2، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
3. إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء بنك السودان(1987)، النشرة الاقتصادية الشهرية، مصلحتا البحوث الاقتصادية والشئون العالمية، العدد(42)، الخرطوم، السودان.
4. أحمد الصديق جبريل(2000)، الاستثمار في ظل الأحوال غير المؤكدة دراسة تطبيقية على حقل هجليج للبترول في السودان، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.
5. أحمد التجاني صالح (د.ت)، ورقة الاستثمار كمدخل للتكتلات الإقليمية والعلاقات السياسية، ورشة الاستثمار الأفريقي في السودان، وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، السودان.

6. أحمد بن محمد المقدى(1978)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
7. أحمد بن فارس(1979)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.
8. أحمد على قنيف(2003)، التوجهات الاقتصادية والاستثمار الزراعي في السودان، مجلة الاستثمار الزراعي، ع1.
9. الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية العرض الاقتصادي أعوام مختلفة من 80 –2002، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
10.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(1994)، تقرير مناخ الاستثمار 1994، المؤسسة، الكويت.
11.المؤسسة العربية لضمان المصرفية(1994)، اقتصاديات الدول العربية بنيتها وآفاقها المستقبلية، البحرين.
12.الصادق محمد علي همة(دس)، العولمة والدولة في أفريقيا السودان حالة دراسية، الخرطوم، السودان.
13.الشيخ عبد الله العلايلي(1975)، الصحاح في العلوم واللغة، ط1، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان.
14.إمام علي بري(1999)، اقتصاديات البنوك، ط1، مطبعة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
15.بشير الطاهر حسن(1986)، نظرة علي تجربة السودان علي برامج صندوق النقد الدولي، النشرة الاقتصادية الشهرية، مصلحتا البحوث الاقتصادية والشئون المالية، بنك السودان، ع31، الخرطوم، السودان.
16.بتول عثمان مهدي(2003)، العولمة والاقتصاد العالمي والقطاع الخاص، مجلة الصناعة والتنمية، ع21، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، الخرطوم، السودان.
17.وزارة الزراعة، تقرير عن الزراعة في السودان، الخرطوم، السودان.
18.وزارة المالية، تقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، الخرطوم، السودان.
19.وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار(2003)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، واقع الاستثمار في السودان خلال الفترة1990–2001 واقتصاد سوداني معافى، الخرطوم، السودان.
20.وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار(2003)، رؤى استثمارية من خلال نافذة إصلاحية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، السودان.
21.حمزة لبوح(2009\2010)، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر.
22.حسين بن هاني(دس)، حوافز الاستثمار في النظام الإسلامي، دار الكندي، الأردن.
23.حسن أحمد مكي(1988)، التمويل الصناعي السوداني تجربة ذاتية، الخرطوم، السودان.
24.حسن على خربوش وعبد المعطى رضا ومحفوظ احمد جودة(1996)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
25.طاهر حيدر حردان(1997)، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
26.مدني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد(1991)، علاقات السودان الخارجية البعد العربي والإفريقي ومعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان.
27.موسى يعقوب(2002)، الاستثمار العربي في السودان، مجلة المصرفي، ع2، أكتوبر2002، مؤسسة الصالحاني، دمشق، سوريا.
28.محمد الأمين خليفة وآخرون(دس)، تقويم أداء وكسب ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام 1989 – 1999، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
29.محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازي(دس)، مختار الصحاح.
30.محمد هشام خوجكية(دس)، مبادئ الاقتصاد، دار الانوار، بيروت، لبنان.

31.محمد زكي المسير(دس)، الاقتصاد السوداني في عشرين عاماً من 1956 – 1975، دار الاتحاد العربي للطباعة.
32.محمد حامد عبد الله(1998)، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق علي الدول العربية، جامعة الملك محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
33.محمد حسين سليمان أبو صالح(2002)، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني البعد المفقود، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
34.محمد نوري حامد(2003)، ورقة الاستثمار في السودان المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة2003، وزارة الاستثمار، الخرطوم، السودان.
35.محمد سليمان إبراهيم(1995)، التمويل الزراعي وتجربة البنوك التجارية في التمويل الزراعية في السودان، المعهد العالي للعلوم السياسية، سوريا.
36.نزيه حماد(1981)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
37.سميح مسعود(دس)، الاستثمار والتمويل، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
38.عبد الله محمد قسم السيد(1994)، التنمية في الوطن العربي النظرية والتطبيق التجربة السودانية، ط1، دار الكتاب الحديث، ليبيا.
39.عبير على احمد الحجازي(1994)، تمويل الاستثمار في مجال النقل الجوي، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
40.علي عبد الله علي(2003)، القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الصحافة السودانية (96 - 97)، م1، شركة وئام للطباعة، الخرطوم، السودان.
41.عثمان إبراهيم السيد(1981)، الاقتصاد السوداني، الرياض، المملكة العربية السعودية.
42.عثمان ابراهيم المسير(1985)، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ط1.
43.فاطمة حسن منصور(2001)، دور الاستثمارات الأجنبية في دعم صادرات السودان، دراسة حالة شركة ارياب للتعدين المحدودة 90 – 96، أطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.
44.فيصل بشير إمام(1972)، طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي، معهد الدراسات الإضافية، الخرطوم، السودان.
45.صابر محمد الحسن(2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، دار مصحف أفريقيا، الخرطوم، السودان.
46.صباح نقوشي(دس)، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية.
47.صبحي محمد قنوص(1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط2، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
48.رمضان زياد(1998)، مبادئ الاستثمار(الحقيقي والمالي)، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.
49.تيم نيلوك(1994)، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، ط2، دار الخرطوم للطباعة، الخرطوم، السودان.
50.خديجة صديق محمد(1993)، تجربة الاستثمار العربي في السودان، دراسة حالة الهيئة العربية للاستثمار والاستثمار الزراعي، أطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.